كيف قرأت إسرائيل أول عام لبايدن؟

أنطوان شلحت

يبدو أنّ كثيراً من مشاعر القلق التي انتابت إسرائيل إثر تبدّل الإدارة الأميركية تبدّدت مع انقضاء أول عام من ولاية الرئيس جو بايدن هذه الأيام، مثلما يُمكن الاستدلال من أغلب التعليقات التي تطرّقت إلى هذا الموضوع. وقد خلصت هذه على نحو متطابق إلى ما يلي:

بدايةً، كان واضحاً أنّ العلاقات بين إدارة بايدن وإسرائيل لن تكون قريبةً مثلما كانت إبّان إدارة سلفه دونالد ترامب، ولكن الخشية كانت أن تصبح كما كانت في فترة ولاية باراك أوباما، والتي توصف بأنّها «سيئة» من جرّاء الخطوط العامة لسياسته الخارجية، العالمية والإقليمية. وبالأساس، على خلفيّة خلافات جليّة بين الدولتين، ولا سيما حيال الملف الإيراني النووي، والقضية الفلسطينية، على الرغم من أنها لم تفسد لودّ العلاقات الأمنية الاثنائية الخاصة قضيةُ (في عام 2016 وقّع أوباما ورئيس الحكومة الإسرائيلية السابق نتنياهو اتفاق مساعدات عسكرية لإسرائيل مدته عشرة أعوام بحجم 3,8 مليارات دولار سنوياً). وما يتبين الآن أنّ هذه العلاقات ليست كما كانت لدى ولاية أوباما.

وفقاً لأكثر من مصدر، ظلت قناة التواصل الأكثر أهمية على مستوى وزراء الدولتين في مجال الأمن، بين وزيري الدفاع، وهي قناة مهمة من وجهة النظر الإسرائيلية، كونها تضمن تجنيد وزير الدفاع الأميركي لترجيح الاعتبارات الأمنية لدى تحديد سياسة واشنطن إزاء الموضوع النووي الإيراني، وتضمن تزويد إسرائيل بسلاح وعتاد متقدّم، ومواصلة التدريبات المشتركة، وتطوير الجانبين، العسكري والأمني، من «اتفاقيات أبراهام». وما أظهرته هذه القناة، بموجب ما تقوله جلّ التعليقات، أنّ إدارة بايدن لا تتنكّر للحاجات الاستراتيجية لحلفائها، وأنّه على الرغم من أنّ مساحة المناورة لإسرائيل ضاقت نسبياً عمّا كانت عليه خلال رئاسة ترامب، إلّا أنّ موقفها التفاوضي إزاء الإدارة الأميركية في موضوعات حسّاسة بالنسبة إلى أمنها ورفاهها لا يزال جيداً جداً.

ماذا بالنسبة لقادم الأيام؟ من المتوقع، في عرف القراءات الإسرائيلية، أن تستمرّ إدارة بايدن في تركيز اهتمامها على الساحة الأميركية الداخلية، وأن تُعمّق مقاربة النأي بالنفس عن التدخل المباشر والعميق في منطقة الشرق الأوسط، من أجل التركيز أكثر على تحديّات في مناطق أخرى، في طليعتها التحدّي الصيني. وفي هذا الشأن، أكثر ما يلفت النظر أنّ محللين وخبراء إسرائيليين كثيرين يؤكّدون أنّ منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى الأميركيين أقل أهمية مما كانت عليه إبّان فترة الحرب الباردة، وخلال أيام اعتمادهم على استيراد النفط، لكنها لا تزال تشكّل مفترق طرق استراتيجياً وحساساً، يمكن أن يجرّهم إلى تدخل لا يرغبون فيه. ومن أجل ترسيخ الاستقرار في المنطقة هم بحاجة إلى دول إقليمية عظمى شريكة في المصالح الأميركية، وفي مقدمتها، بموجب درجة الأهمية، إسرائيل بالإضافة إلى عدة دول عربيّة. ولدى وصولهم إلى هذه النتيجة، يشدّدون على أنّه في الحسابات الاستراتيجية الجافّة، ومن دون الأخذ في الاعتبار الصداقة والقيم المشتركة، تظلّ كفّة إسرائيل راجحة على أي دولة عربيّة، كونها دولة في الوسع الاعتماد عليها، «ولا يمكن حشرها في الزاوية»، على حد تعبير أحد الخبراء.

وارتأى دبلوماسي سابق إعادة التلويح بـ«الخدمات الأمنية الاستراتيجية» التي تقدمها إسرائيل إلى الولايات المتحدة، وتعدّ برأيه أفضل ضمان لصيانة «العلاقات الخاصة» بين الدولتين في المدى البعيد. ومما كتبه (على ذمته طبعاً) أنّ إسرائيل ستبقى، في عام 2022، شريكة طليعية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في كلّ ما يرتبط بجهودها الرامية إلى الحفاظ على التكنولوجيا (الأمني والمدني) وإلى زيادته، في مقابل الصين وروسيا وأوروبا واليابان. وعلى الرغم من أنّ عدد سكان إسرائيل هو 0,11% من عدد السكان في العالم، فإنّها تشكّل ميداناً لـ20% من الاستثمارات العالمية في مجال السايبر، كما أنّ نسبة الشركات الناشئة الإسرائيلية في مجال الذكاء الاصطناعي هي 20% من إجمالي الشركات في هذا المجال في العالم!

هل يفلت العراق من قبضة إيران؟

عبد اللطيف السعدون

كتب بسال: «ثمّة تداعيات حاضرة على الساحتين، الدولية والإقليمية، ستكون لها مردوداتها اللاحقة على العراق وإيران. هل ترى في هذه التداعيات ما يخدم سعي العراق إلى الإفلات من قبضة إيران، وإلى أي مدى يمكن تحقيق نوع من «الاستقلالية» في القرار العراقي، خصوصاً أنّ شعارات لا يبدو أنّهم راحلون فعلاً، وأنّهم باقون هنا إن بهذه الصيغة أو بتلك؟».

يقول الفرنسي بول فاليري إنّ السياسة هي منع الناس من الاهتمام بما يخصّهم، وإجبارهم على تقرير ما يجهلون... ربما ينطبق علينا هذا القول أكثر من غيرنا، حيث اعتدنا ساستنا أن يقرّروا نيابة عنا، ويعملوا على ترويضنا على القبول بما يقرّرونه، وهذا ما يحدث معنا اليوم. ويخصّ النظر عما يطلقونه من شعارات لا شيء يوحي بأنّ أحداً من ساستنا يفكّر، حتى مع نفسه، بالخلاص من قبضة إيران في المدى المنظور، بل ربما يعتبر بقاء هذه القبضة ضرورياً لبقاء سلطته وبناء مجده الشخصي، كما ليس ثمة مؤشرات عملية على أنّ حكومة بغداد القادمة، أغلبية أو توافقية، ستنهض بمهمة إنهاء أو على الأقل، تقليص سلطة الدولة العميقة التي صنعتها إيران في العراق، والتي أحد وجوهها تغوّل الميليشيات في شتى ميادين الحياة العراقية، سواء منها تلك «الميليشيات» التي ترتبط بالحرس الثوري الإيراني، وتتلقى السلاح منه وتتدرب في معسكراته، لكنها تموّل من المال العراقي، أو التي تتخفّى تحت ستار «الحشد الشعبي»، وتزعم دفاعها عن الوطن قبل المذهب، وهي تسلك بذلك حالة ازدواجية تتيحها لها عقيدة «التقية» التي تدين بها. إذاً، ليس ثمة جديد في الأفق، وهذا ما تريده طهران ووكلاؤها وتابعوها المحليون، وحتى في التداعيات الماثلة التي أفرزتها نتائج الانتخابات أخيراً، والتي قد يرى فيها بعضهم حالة انقسام في معسكر «الوكلاء»، فإنّها لا تعكس تطوّراً حقيقياً في المواقف والسلوكيات باتجاه التغيير المنشود، فالكل متفقون على أن بقاء الهيمنة الإيرانية على العراق بسمّيها بعضهم «احتلالاً»، هو الضامن الأكبر لبقاء «العملية السياسية» الحالية، ولسيطرة النفر الذي اعتمدته واشنطن، ومن بعدها طهران، لتحقيق استراتيجيات خاصة بهما، وحماية مصالحهما في المنطقة، ويجد الوكلاء والتابعون في هذا «التوافق» الشرّير طوق النجاة الدائم لهم. وفي المقابل، ليس الأميركيون الذين كانوا المؤسّس الرئيس لهذا الوضع الهجين الذي أفرزته «العملية السياسية» الطائفية الماثلة في وارد الانسحاب الكامل من العراق، وكل ما فعلوه ويفعلونه يدخل في باب إعادة «ترتيب الأولويات»، بما تفرضه المتغيرات المتفجرة التي تسود العالم في القرن الجديد، حيث ينتقل الثقل الأساسي للماكينة الأميركية الى الصين التي شرعت تقتحم العالم اقتصادياً وسياسياً على نحو غير مسبوق، وتخترق ساحات النفوذ الأميركي في أكثر من مكان، وكذلك كوريا الشمالية التي تعتبر من الدول النسع الأولى في العالم التي تمتلك قدرات نووية فائقة، وتشكّل تهديداً لواشنطن ولحلفائها في المنطقة، ثم هناك طموح روسيا لاستعادة دورها في المشاركة في قيادة العالم، وتداعيات تحرّكاتها أخيراً تجاه أوكرانيا.

في ضوء ذلك، ثمّة قراءة جديدة ينبغي أن يعتمدها العراقيون الذين يريدون استعادة الوطن، ومنهم فريق يمثّي نفسه بأنّ الأميركيين سيفعلونها في آخر المطاف، وسيقذفون وكلاء إيران خارج الحلبة السياسية، لتعود الأمور الى أبناء البلاد، وما يصفع هذه «الأمنية» ويردها أنّ أميركا غزت العراق ليس لبناء الديمقراطية فيه، كما تزعم، ولا لسواد عيوننا، وإنّما كان دفاعاً عن «إسرائيل» التي ظلّ العراق منذ استقلاله الأول عصياً عليها، كما أنّها أرادت السيطرة على بحيرات النفط وخزين المعادن الذي تتميز به بلادنا، وقد كلفتها الحرب أكثر من تريليونين من الدولارات، وخسرت فيها خمسة آلاف جندي إلى جانب جرح أكثر من اثنين وثلاثين ألفاً.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

هل تتجه الإمارات إلى تسوية ملف سجناء الرأي؟

معتز الفجيري

تأخرت السلطات الإماراتية كثيراً في اتخاذ أي مبادرة إصلاحية للإفراج عن سجناء الرأي على مدار العشر سنوات الأخيرة، وهي الحقبة التي أطلق عليها بعضهم «العشرية المظلمة»، دلالة على منهجية دائرة القمع واتساعها في الإمارات خلال هذه السنوات. ففي وقت اتجهت بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، مثل البحرين والسعودية والكويت، إلى تسوية جزئية، ومشروطة في حالات كثيرة، لملفات بعض المعتقلين وسجناء الرأي، خصوصا المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، تستمر الإمارات، على عكس الانفتاح الذي تدّعيه دولياً، في اتخاذ منحىً شديد العداء والتطرّف تجاه سجناء الرأي وأسرهم. الحقوقي البارز أحمد منصور من هؤلاء، وهو من الشخصيات القليلة التي ساهمت، على مدار العقد الأخير، في تأسيس نشاط حقوقي مهني في الإمارات، وفي منطقة الخليج بشكل عام. فاز عام 2016 بجائزة «مارتن إينال» الدولية الرفيعة تقديراً لهذا الدور. يقضي عامه الخامس في السجن منذ اعتقاله في مارس/ آذار 2017، والحكم عليه في مايو/ أيار 2018 بالسجن عشر سنوات وغرامة مليون درهم إماراتي، ذلك الحكم الذي أيّدته محكمة الاستئناف في ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه. وقد دين منصور بتهمة «استخدام الإنترنت لترويج أفكار مغرضة من شأنها إثارة الفتنة والطائفية والكراهية»، قبل اعتقاله، كان منصور يعد آخر نشطاء حقوق الإنسان في الإمارات خارج المعتقلات والسجون منذ انطلاق موجات من الاعتقالات والمحاكمات الواسعة في صفوف نشطاء سياسيين، وأكاديميين وحقوقيين في السنوات الخمس التالية على انطلاق الربيع العربي منذ عام 2011، والتي كان من ضمن المستهدفين فيها المحامي الحقوقي محمد الركن، والأكاديمي ناصر بن غيث.

وفي رسالته، المسرّبة من زنزانته، في سجن الصدر قرب أبوظبي، إلى الإعلام الدولي والعربي، في يوليو/ تموز 2021، عبر السجين البرازيلي السابق في سجون الإمارات كاليو كاسترو، تحدّث منصور عن ظروف احتجازه المزرية، والتدهور المتسارع لحالته الصحية، حيث تم عزله بشكل مستمر في حبس انفرادي بمعزل عن العالم الخارجي، وحرمانه من أبسط الاحتياجات المعيشية الضرورية له، الأمر الذي دفعه، في أكثر من مناسبة، إلى خوض إضرابات جوع من أجل تحسين ظروف احتجازه. ثم تبنّت السلطات الإماراتية مزيداً من الإجراءات الانتقامية ضد أحمد منصور، عقب نشر هذه التسريبات. فبحسب تقرير أصدرته قبل أيام منظمة هيومان رايتس ووتش مع مركز الخليج لحقوق الإنسان، نقلت السلطات الإماراتية منصور إلى زنزانة أصغر، وأكثر عزلة، ومنعت عنه الرعاية الطبية. الأمر الذي دفع البرلمان الأوروبي إلى تبنّي قرار مهم في 15 سبتمبر/ أيلول 2021، دان استمرار احتجاز أحمد منصور، وطالب بالإفراج الفوري عنه وعن باقي سجناء الرأي في الإمارات.

وحثّ القرار الدول الأوروبية على وقف تصدير التكنولوجيا التي يمكن توظيفها في التجسّس والرقابة على الإنترنت إلى الإمارات، بعد فضيحة استخدام السلطات الإماراتية برمجيات تجسّس إسرائيلية ضد نشطاء داخل الإمارات وخارجها، وضد محامين وأكاديميين وبرلمانيين في البلدان الغربية.

كما شجع القرار الدول الأوروبية على إمكانية استخدام نظام العقوبات الخاص بالاتحاد الأوروبي ضد المتورّطين في هذه الانتهاكات، وأثار غضبا واسعا من السلطات الإماراتية، وبعض حلفائها في العالم العربي. ولم يكن صدور مثل هذا القرار الدولي بالأمر اليسير، نظراً إلى النفوذ السياسي والمالي الإماراتي الضخم في أوساط دوائر صناعة القرار في الغرب، والإعلام ومراكز البحوث العالمية، إلا أن صدور هذا القرار غير المسبوق عكس تصاعد اهتمام الشبكات الحقوقية الدولية بأوضاع حقوق الإنسان في الإمارات بالتزامن مع تزايد انخراط نشطاء من منطقة الخليج، وخصوصا من المقيمين في المهجر، في هذه الشبكات خلال العقد الأخير. وقد نجحت هذه الجهود في المحاصرة الأخلاقية والإعلامية للتوجهات الإماراتية، وإن لم تؤدّ إلى تغيير في السياسات الداخلية بعد. ففي محاولة لتحسين سمعتها دوليا في المجال الحقوقي، أعلنت السلطات الإماراتية، قبل نهاية العام المنصرم (2021)، عن تشكيل مجلس أمناء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي كان قد أعلن عن تأسيسها بموجب قرار من رئيس دولة الإمارات خليفة بن زايد، بالتزامن مع اليوبيل الذهبي لتأسيس الدولة. والهدف المعلن من الهيئة أن تساهم في استدامة حقوق الإنسان في الدولة وتعزيزها، ومراقبة أداء الحكومة في ملف حقوق الإنسان. من ناحية أخرى، تبدّ هذا العام عضوية الإمارات في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لثلاثة أعوام بعد فوزها في الانتخابات التي أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقد مكّن النفوذان الدولي والإقليمي للإمارات أيضاً في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي من انتخاب أحد مسؤوليها الأمنيين رئيساً منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول). ولم ترحب بهذين المنصبين اللذين حظيت بهما الإمارات منظمات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية، للتخوف من سوء استغلال السلطات الإماراتية لهذه المواقع الدولية، والعمل على إعادة توجيهها للتغطية على انتهاكاتها، وعلى سجل حلفائها.

> لم تنجح الضغوط والحملات الدولية في السنوات الأخيرة في تحقيق انفراجة لسجناء الرأي في الإمارات

لم تنجح الضغوط والحملات الدولية في السنوات الأخيرة في تحقيق انفراجة لسجناء الرأي، نظراً إلى قدرات السلطات الإماراتية على احتواء (وإضعاف) الانتقادات الدولية لسجلها الحقوقي. لكن النجاح في تحييد الضغوط الدولية السياسية تجاه الإمارات لم يغير من حقيقة الفشل الأخلاقي الملاحق لسمعة الإمارات دولياً، حيث لم يعد من الممكن التعتيم على ما يجري في السجون الإماراتية، وفي فضح المسؤولية عما يتردّد عن تورّط السلطات الإماراتية فيه بشكل مباشر أو غير مباشر خارج الحدود، فالخطوة الأهم قبل الاحتفاء بتأسيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أو النجاح في الحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، هو الإقدام على تسوية، ولو جزئية، لملف سجناء الرأي، وليكن الإفراج عن الحقوقي البارز أحمد منصور الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

(حقوقي وأكاديمي مصري)

14 يناير... يوم الثورة التونسية

علي أنوزلا

بعد نحو 27 شهرا من انتخابه رئيسا لتونس، يجد الرئيس قيس سعيّد نفسه شبه معزول، بعد أن انقلب على حلفائه، وتخلّى عنه أقرب الناس إليه ربما كانوا يدعمون انقلابه، وبات صديقه الجديد الوحيد هو فيروس كوفيد الذي أثبتت طرق مكافحته في الدول السلطوية مدى فعاليتها أيضا لمنع أي تحدّ لقراراتها، خصوصا عندما تكون صادرة عن مؤسسات غير منتخبة أو فاقدة كل مصداقية. جديد مفاجآت سعيّد، الذي يفقد يوميا ما تبقى له من رصيد مصداقيته داخل بلاده وخارجها بسبب قراراته المفاجئة والغريبة منذ إعلان انقلابه في 25 يوليو/ تموز الماضي، تغيير تاريخ يوم الاحتفال بالثورة التونسية الذي اختار له التونسيون، وتبعهم في ذلك العالم، تاريخ 14 يناير/ كانون الثاني، يوم هروب الديكتاتور التونسي المخلوع، زين العابدين بن علي، عام 2011. وطوال الأعوام العشرة الماضية، ظل التونسيون يحتفلون بثورتهم في مثل هذا اليوم الذي دخل إلى التقويم العالمي، باعتباره يوم الثورة التونسية التي أطلقت شرارة ثورات «الربيع العربي»، وتجاوزت رياحها تضاريس الخريطة العربية لتهبّ على ثوار ساحة «تايم سكوير» في نيويورك مع حركة «احتلوا وول ستريت»، وثوار ساحة «بيوريتا ديل سول» في مدريد مع حركة «لوس انديغنيوس» (الغاضبون)، والهبت حركات ثورية كثيرة غاضبة شهدها العالم عام 2011، وما زال صدى كثير منها يتردّد في السودان ولبنان وفي العام الماضي فقط في الجزائر، ما يدل على أن البركان، وإن خمد، ما زال نشطا يهدّد بالانفجار في كل لحظة.

اختار قيس سعيّد عشوائياً، وربما عن سابق إصرار وترصّد، يوم 14 يناير، من ما يحمله هذا التاريخ من حمولة رمزية تاريخ ذكرى الثورة التونسية، لا يفعل سوى إعادة عقارب التاريخ إلى الوراء، إلى البدايات الفوضوية التي أعقبت الانتصار الأول للثورة الفرنسية عام 1789، عندما دعا بعض أشباه «الثوار المتطرّفين» إلى سنّ قرارات مضحكة، تقضي بتغيير كل ما يمتّ للملكية بصلة، بما في ذلك تغيير التقويم وطريقة احتساب الوقت ووحدات قياس المسافات والأوزان. ولكن ما إن تم وضع

> نسي قيس سعيّد، الذي حملته رياح الشعبوية إلى الحكم، أن تاريخ الثورة التونسية ليس ما تسمّه «مراسيمه»

بناها بن علي طوال 23 سنة من حكمه الاستبدادي ما زالت حاضرة في تونس بكل أساليبها القمعية التي أظهر قمع يوم الجمعة الماضية أنها ما زالت فعالة وفتاكة.

ولكن قيس سعيّد، الذي حملته رياح الشعبوية إلى سدّة الحكم، نسي أن تاريخ الثورة التونسية الحقيقي ليس ما تسمّه «مراسيمه» و«فرماناته»، لأن تاريخ الثورات تكتبه الشعوب بدمائها، وتحفظه في ذاكرتها الجماعية التي تنتصر، في الأخير، على كل القرارات الطائشة التي يدّعي أصحابها أنهم قادرون على تغيير التاريخ بفرضها وإعادة كتابته بما تشتهيه أنفسهم المريضة. ولنا في التاريخ أمثلة كثيرة على قرارات اتخذها مستبدّون في لحظة تسلطهم وجبروتهم، لكن ما إن يذهب المستبد حتى يعود الماء إلى مجراه الطبيعي، شاقّا مساره الأبدي نحو مصبّه النهائي.

عندما يسعى قيس سعيّد إلى تغيير تاريخ ذكرى الثورة التونسية، لا يفعل سوى إعادة عقارب التاريخ إلى الوراء، حد للفوضى التي صاحبت الموجة الأولى من الثورة الفرنسية، واختفى كل أولئك «الثوار المزيفين» حتى سقطت كل التغييرات التي حالوا دون فرضها على المجتمع، وحلّت محلها تغيرات عقلانية مدروسة، فرضت نفسها داخل فرنسا وخارجها، وما زلنا نعتمد الكثير منها في حياتنا اليومية، مثل وحدات القياس والأوزان. وكذلك سيكون مال التغيير الذي يريد أن يفرضه سعيّد بالقوة لتحوير التاريخ القريب للثورة التونسية وتزويره، فلا أحد يتذكر اليوم تغييرات الثوار الفرنسيين، وعندما نفعل ذلك، فإنما على سبيل العبرة. وليس غريباً أن نجد من بين أولئك «الثوار الفرنسيين المتطرّفين» شخصية هي نموذج للشخصيات الانتهازية التي تظهر في صلب الثورات الكبرى، اسمه جوزيف فوشيه (1759 - 1820). ولولا أن سعيّد يفتقد إلى الكثير من دهاء فوشيه هذا ومكره، لكان أقرب شخصية يمكن تشبيهه بها، ولو أن النسخة في هذه الحالة ستكون مشوّهة إلى حد كبير. ومع ذلك، تتقاطع الشخصيتان بما أنهما تشتركان في طبائع كثيرة، ظهر فوشيه فجأة في قلب أحداث الثورة الفرنسية ثوريا متطرّفا في مواقفه، عندما يقتضي الأمر التطرّف، ومعتدلا محافظا بل رجعيا، عندما عادت الملكية إلى الحكم. شغل منصب وزير الشرطة في كل الحكومات التي تعاقبت بعد الثورة الفرنسية، سواء الثورية أو الملكية منها، وكان يسعى إلى إعلان نفسه رئيسا لأول جمهورية فرنسية، عرف بانتهازيته ومكره وخداعه، فهو ثوريٌ ومحافظ، جمهوري وملكي، مصلحي إلى أقصى الحدود، تكاد تعمية مصلحته عن كل شيء، حتى عن مبادئه التي يدّعيها وأصدقائه الذين خدعهم، مع الحرية وضدها في الآن نفسه، يتحدّث باسم الثورة، وفي الوقت نفسه، يقمعها ويتآمر ضدها. ولا غرابة أن صديقه الذي اشتهر بقدرته الخارقة على التلاعب بالجماهير وتالييهم ضد خصومه، وسيرة سعيّد، في سنتين ونيف من وجوده على رأس السلطة في بلاده، تظهر لنا كيف نجح، من خلال خطاباته الشعبوية، أن يزرع داخل المجتمع التونسي الكثير من الاصطفاف الحاد الذي لم يكن موجودا، على الأقل بالحدّة نفسها الموجود عليها اليوم.

كان فوشيه يدرك أن من يحصد ثمار الثورة ليس من يبدأها، وإنما من ينتهي عنده حصادها، واعتقد أنه سيلوذ بغنيمتها عندما يقضي على جميع خصومه من ملوك وثوار، لكن رياح التاريخ لم تهب دائما في الاتجاه الذي كان يقود نحوه مراكبه فكانت نهاية، على الرغم من انتصاره على كل خصومه، مأساوية كئيبة، عندما وقع ضحية مكائده ومكره، ونجح في النفاذ بجلده من حكم الإعدام تحت قاطع المقصلة، لينتهي ذليلا منبوذا منسيا في قرية نائية بعيدا عن سماء باريس التي شغل نأسها وملأ دنياها عدة عقود بمكره وخداعه. تلك نهاية الماكرين، ولا نتمنّاها للرئيس سعيّد لأنه حتى عندما يريد أن يمكر يفعل ذلك بطريقة فجّة وساذجة تثير الشفقة عليه أكثر من السخرية منه، وأبعد من ذلك الحقد عليه، وإنما الخوف عليه وعلى بلاده وشعبه من سلامة عقله.

(كاتب وإعلامي مغربي)

خلال تظاهرات ذكرى الثورة في 14 يناير، تونس العاصمة (الشاذلي بن ابراهيم/Getty)

محاكمة أنور رسلان

شورش درويش

في كتابها الأشهر «أيخمان في القدس .. تفاهة الشر» (ترجمة أحمد زعزع، دار الساقي، بيروت، 2018)، حاكت المفكّرة الألمانية الأميركية حنّة أرندت سرديّة خارجة عن مألوف المحاكمات التي طاولت اقطاب النازيّة، ابتداءً بالمشهديّة والبعد المسرحي لجلسات محاكمة النازيّ أدولف أيخمان في «بيت هامبشات» (بيت العدل في القدس)، مروراً بمعالجة سياسة الحل النهائيّ الذي اضطلع بجزء منها المتهم، ووصولاً إلى الحكم النهائي/ الإعدام. وفيما ذاع صيت عبارتها الأشهر التي تحدّثت فيها عن «تفاهة الشر» الناجم عن فشل المجرم في التفكير، فإنّها جوبهت ووصمت بـ«راهبة الذات»، نظراً إلى ما اعلنته من تفاهة أيخمان، وإن ارتكاباته وفظائعه ما كانت إلّا جزءاً من طموح متصل بالترقّي الوظيفيّ، وإن تفاهته كانت المعبر ليصبح لاحقاً من أشهر مجرمي العالم، وهو بذلك لم يجسّد الكراهية والتعطّش للدماء، بل شيئاً أسوأ بكثير، «الطبيعة المتخفّية للشرّ النازيّ».

تبدو قراءة أرندت شديدة الراهنية في كل ما يتصل بفكرتي الشرّ والعدالة، وكتابها المشار إليه يبقى شديد الالتصاق بمشاهد الطغاة والقتلة داخل أقفاص الاتهام. وإذا كانت محاكمة الطغاة وظهورهم بمنظر بائس قد أعادت الحيوية لقراءة أرندت مرّات عدّة، فإنّ محاكمة الضابط السوري السابق أنور رسلان، في كوبلنز الألمانية، تعيدنا مجدّداً إلى تصحّح تقرير أرندت عن تفاهة الشرّ.

انقسم سوريون، بين نطق الحكم على الرئيس السابق لقسم التحقيق لفرع الخطيب (الفرع 251) في دمشق، العقيد أنور رسلان، بين سعيدين وحزينين. ومشاعر السعادة والحزن تعبر عن انقسام يمكن وصفه بأنّه حسن النيّة، ذلك أن أرندت أنبأتنا بأن العدالة «تسمح بالحزن، لكنها لا تسمح بالغضب»، وسبب الحزن عند بعض السوريين كان لأن الحكم لم يتناسب مع هول ما جرى، فرسلان كان مسؤولاً، وفقاً لقناعة المحكمة، عن موت 27 شخصاً على الأقل، وعن تعذيب الآف، من بين ذلك أعمال اغتصاب. وكانت السعادة لأنّ المحاكمة المارثونية التي استمرّت نحو عامين، وامتدت على مدى مائة جلسة استماع، أفضت إلى حكم على المتهم بالسجن المؤبّد، والمؤبّد الألماني 15 عاماً بمضيها السجين في ظروفٍ تراعي الشرط الإنساني.

كان يمكن لانقسام كهذا أن يزاعمين أن العدالة انتقائية، لجهة أنّها تنال من مجرمين ينتمون لطائفة معيّنة دون سواها، وهذا تأويلٌ ينطوي، على تفاهته، على إحساس مديد بمؤامرة كونيّة على طائفة دون سواها، فيما يبدو الانقسام الأخير بين مؤيّد ورافض لمحاكمة المنشقّ عن النظام، ومعارضة ذلك تعني أن معارضة النظام تجبّ ما قبلها من جرائم وارتكابات، وفي هذا بؤسٌ لا يمكن وصفه سوى أنّه يندّ عن تصوّرات مشوّهة لمعاني العدالة والمساءلة، كيف لا وقد قفز رسلان من مركب النظام إلى مركب المعارضة بسهولة ورشاقة فائقتين. وخاتل وماطل في موضوع تسليم وثائق فرع الخطيب التي وعد بها معارضين، والأشد مرارةً أنه لم يبدِ ندمه ولم يعترف بجرائمه لا خلال انضمامه للمعارضة (الرسميّة)، ولا عبر جلسات المحاكمة. ولعلّ تصوّر معارضين أرادت في أيخمان، وما حكمت به المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز بحقّ رسلان، ينبغي القول إن محاكمة رسلان التي جرت في كوبلنز في جوهرها محاكمة لمسنّ صغير في آلة النظام العقابية في سورية، وهي إلى ذلك محاكمة من نوع خاص لربط من المعارضين ممن يفتقرون الإحساس بالعدالة. أمّا الأهم فكان ما استبطنه محكمة المحكمة، حيث أن العدالة ممكنة وأن المانيا لا تصلح لأن تكون أرض الإفلات من العقاب وجنّة الجلّادين والقتلة. وما قاله وزير العدل الألماني ماركو بوشمان إنّ ما حصل يعتبر «عملاً ريادياً» يساعد السوريين/ الضحايا في تعقّب القتلة والجلّادين في دول ديمقراطية أخرى، في وسع ولايتها القضائية أن تمتد إلى حيث محاسبة مرتكبي جرائم ضد الإنسانية.

(كاتب سوري)

> محاكمة في جوهرها لمسنّ صغير في آلة النظام العقابية في سورية

وكان الاغتسال بماء المعارضة يكفي لأن تُحال الجرائم إلى النظام، لا إلى المسؤولين عن ارتكابها!

قد يمثّل أنور رسلان، في صورة ما، ما قالته حنة أرندت «لم يكن أيخمان شريراً حتى، بل أقرب إلى المخيف والمروّع». كان رسلان مخيفاً ومروّعاً طبقاً لشهادات الناجين وذويهم، ولا تهمّ هنا أيضاً مسألة القول بتفاهة الشر أو اعتبارات الوظيفة في مسار المحاكمات ونطق الحكم تالياً، إذ إن تفاهة أيخمان، أو رسلان، في هذه الأثناء، ومحاججاتهما، لا تعفيانهما من المحاكمة ومن العقاب، على ما قالته أرندت في أيخمان، وما حكمت به المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز بحقّ رسلان.

ينبغي القول إن محاكمة رسلان التي جرت في كوبلنز في جوهرها محاكمة لمسنّ صغير في آلة النظام العقابية في سورية، وهي إلى ذلك محاكمة من نوع خاص لربط من المعارضين ممن يفتقرون الإحساس بالعدالة. أمّا الأهم فكان ما استبطنه محكمة المحكمة، حيث أن العدالة ممكنة وأن المانيا لا تصلح لأن تكون أرض الإفلات من العقاب وجنّة الجلّادين والقتلة. وما قاله وزير العدل الألماني ماركو بوشمان إنّ ما حصل يعتبر «عملاً ريادياً» يساعد السوريين/ الضحايا في تعقّب القتلة والجلّادين في دول ديمقراطية أخرى، في وسع ولايتها القضائية أن تمتد إلى حيث محاسبة مرتكبي جرائم ضد الإنسانية.

(كاتب سوري)

كاريكاتير عماد حجاج

أزمة ديمقراطية... أزمة معارَضة

أرنست خوري

الأزمة التي تعيشها المعارَضات في البلدان الحرة قليلاً، أو إلى حد كبير، أو تلك التي تحاول أن تكون كذلك، هي من أبرز ملامح ما يُعرف بأزمة الديمقراطية في العالم. الشعبوية ملمح ثان لهذه المصيبة، موجتا التطرّف والعنف مظهر ثالث، واتساع التفاوت الطبقي على الصعيدين المحلي والعالمي وبالتالي اضمحلال الطبقة الوسطى، الفئة الأهم في كل مشروع ديمقراطي، مسبّب رابع.

من شأن إلقاء نظرة على بعض البلدان المركزية في سياق أزمة الديمقراطية أن يقدّم أجوبة أولية، وجميعها تندرج في خانة عجز المتضررين من الشعبوية ومن اليمين المتطرف والاستبداد والتعصب، عن الاتحاد لإطاحة التهديد الذي تجاوز مرحلة الخطر المحتمل، وصار واقعاً يُترجم قتلاً تكتسبات ديمقراطية أساسية. ربما كان بالإمكان الانطلاق من لعنة بريكست في بريطانيا. كانت تلك بمثابة الافتتاح الرسمي لسباق حفر قبور كثيرة للديمقراطية. الكم الهائل لأكاذيب حملة دومينيك كامينغز وصحبه (أصبحوا يتبادلون العداء اليوم) والتحريض الرخيص على الأجانب وتزوير الأرقام. لم يواجه بحملة موحدة بين العمال والليبراليين وأحزاب مركزية وأخرى هامشية في البلدان الأربعة للمملكة المتحدة. البريكسيتيون اتحدوا وحدة اللحم حول العظم، بينما معارضوهم خسروا عشرات آلاف الأصوات في استفتاء 2016 بملاعة استثنائية. وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة الأميركية كان بمثابة ترجمة فورية لانتصار خيار الانغلاق في بريطانيا. في الولايات المتحدة سُجلت مستويات قياسية لقصر النظر السياسي في حملة هيلاري كلينتون، وقد أدّى ذلك إلى تحول وحش ترامب الافتراضي إلى حقيقة واقعية للغاية. ولولا حسم بشقّ الأنفس، لكان ضعف اتحاد خصوم ترامب مدّد للكابوس سنوات أربع إضافية. والاتحاد الذي حصل في انتخابات 2020 يُحسب ليسار الحزب الديمقراطي الأميركي الذي بلع السم ودعم جو بايدن، أحد رموز يمين الحزب الذي يتخذ من الحمار رمزاً له. عودة إلى لندن. بوريس جونسون أصبح جثّة سياسية يتبرأ منها حزبه قبل خصومه. فضائحه وحكومته في «حفلات داونينغ ستريت» خلال فترة إغلاق كوفيد عام 2020، جعلته، فضلاً عن بقية مصائبه السياسية والأخلاقية، نكتة لا تليق بها إلا البرامج الساخرة وشتائم صحافة التابلويد. رغم ذلك كله، لا يزال الرجل رئيساً لحكومة البلد الذي يحتل المرتبة الرابعة على لائحة أكبر اقتصادات العالم. كيف يحصل ذلك؟ ببساطة لأن ليس لدى خصومه بديل عنه يطرحونه في سبيل الدفع نحو انتخابات مبكرة. قرب بريطانيا، في فرنسا تجرى خلال دورتي أبريل/ نيسان المقبل، انتخابات رئاسية هي الأكثر انحداراً على مستوى الأخلاق السياسية في تاريخ الجمهورية الخامسة. لدى اليسار سبعة مرشحين أقواهم لا يملك عشرة في المائة من نوايا التصويت. الناخب الفرنسي يصعب عليه التمييز بين المرشحَين الفاشيَّين من جهة، وبين مرشحة اليمين الكلاسيكي (الجمهوري) فاليري بيكريس من جهة ثانية. السباق على الطروحات المتطرّفة في أوجه، بينما اليسار بكل تلويناته يرفض الاتحاد خلف مرشح واحد لقطع الطريق أمام التجديد لإيمانويل ماكرون.

في أزمة الديمقراطية لنا حصة عربياً، تونس بالطبع. الأزمة ليست من بنات قيس سعيّد، لكنها بلغت نضجها الكامل على يديه من دون شك. أصبحت مكررة الكآبة عن شعبوية سعيّد وعن كذبه وأمراضه الاستبدادية وجنون العظمة. السؤال الذي نخشى جوابه هو لماذا لم يتحد بعد خصومه من كل الاتجاهات السياسية في جبهة واحدة؟ لماذا لا يزال الرجل يملك تأييداً شعبياً هو الأكبر حتى الآن بحسب استطلاعات الرأي؟

الديمقراطية س

كازاخستان لعنة الجغرافيا

علي العبدالله

لم تكن التظاهرات العاصفة التي اجتاحت مدن كازاخستان الأولى من نوعها؛ فقد سبق لهذه الدولة أن شهدت تظاهرات احتجاج ضد سياسات النظام وفساده؛ لكن خروجها الآن يختلف عن سابقاتها في ضوء انفجار التنافس الدولي بين القوى العظمى، ما حوّلها إلى ساحة رئيسة للتنافس في ضوء موقعها الجغرافي وأهميته لخطط هذه القوى وبرامجها في صراعاتها الجيوسياسية.

جذب موقع كازاخستان الجيوسياسي الهام انتباه القوى العظمى، تقع بين آسيا وأوروبا، جزؤها الشرقي في آسيا والغربي في أوروبا، تشترك في حدودها مع روسيا الاتحادية من جهة الشمال والغرب بطول 7644 كم، ومع الصين من جهة الجنوب الشرقي بطول 1765 كم، تطلّ على بحر قزوين؛ خزّان النفط والغاز والكافيار، بساحل طوله 1176 كم، مساحتها كبيرة، 2,724900 كم مربع، فيها ثروات ضخمة من النفط والغاز والمعادن النادرة؛ بعدد سكان صغير، 18,75 مليون نسمة، ودفعها، القوى العظمى، إلى السعي إلى الحصول على موطئ قدم على أراضيها.

وقد زاد في حدّة التنافس وسخونته أنّ الجمهورية الوليدة التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي، وأعلنت قيام جمهورية كازاخستان عام 1991، فتحت أراضيها وثرواتها الباطنية للاستثمارات الأجنبية. تحتوي كازاخستان على النفط، بنسبة 3% من الاحتياطي العالمي، 30 مليار برميل، وتنتج 1,6 مليون برميل يومياً، والغاز، خمسة تريليونات قدم مكعبة، وعلى معادن مهمة مثل اليورانيوم، إذ تحتوي على 40% من الاحتياطي العالمي، ثاني أكبر احتياطي في العالم، والنحاس، خامس أكبر احتياطي في العالم، والفوسفات، ثاني أكبر احتياطي في العالم، والمنغنيز، ثالث أكبر احتياطي في العالم، والكوبلت والكروم والحديد والذهب كما الماس والفحم.

وقد سعت روسيا الاتحادية، باعتبارها وريثة الاتحاد السوفييتي، إلى المحافظة على علاقتها مع كازاخستان قوية، والتمسّك بالنفوذ فيها عبر الجالية الروسية الكبيرة، (حوالى 20% من السكان)، من جهة، وعبر الإبقاء على محطة بايكونور لإطلاق الأقمار الصناعية فيها، وعزّزت علاقاتها معها بتشكيل تحالف عسكري إقليمي، «منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، معها ومع كلٍّ من أرمينيا وبيلاروسيا، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، كما اشتركت معها في «منظمة شنغهاي للتعاون».

أما الولايات المتحدة، التي دخلت كازاخستان من باب الاستثمار في النفط والتعدين، فنظرت إليها من زاوية قربها من روسيا وإمكانية استغلال موقعها في تطويق الأخيرة في إطار خطةٍ لاحتوائها، لذا عزّزت علاقتها بالنظام القائم وغضّت الطرف عن سلطويته وتجاوزاته على الحريات وحقوق الإنسان، ودخلت معه في شراكاتٍ في مجالات استخراج النفط والغاز، حيث تستثمر شركة «شيفرون» الأميركية حقل «تنغيز» الذي ينتج ثلث إنتاج البلاد من النفط، وتشارك شركة إكسون موبيل في استخراج النفط والغاز في غرب كازاخستان، واليورانيوم وبقية المعادن.

ومع الإعلان عن مشروع الحزام والطريق عام 2013، والبدء بمراحل تنفيذية عام 2017، دخلت الصين في علاقات تعاون واستثمار كبيرة وكثيفة مع كازاخستان في البنى التحتية، طرق، جسور، سكك حديد، مطارات، موانئ، ربطت مستقبل اقتصادها بالصين، فموقع كازاخستان واتصال أراضيها بأوروبا قدّم للصين خدمة كبيرة بالوصول إلى أوروبا من دون المرور بأراضي منافستها روسيا، وعقدت معها صفقاتٍ لاستيراد النفط والغاز ومدّت خطوط أنابيب لنقلهما، ومعظم الصادرات النفطية الكازاخية تذهب إلى الصين، تغطي 20% من احتياجاتها، وجزء من الغاز الكازاخي يذهب إلى روسيا لتلبية طلبات زبائنها بعد تراجع كمية الإنتاج لديها.

اعتمد الرئيس الكازاخستاني السابق نور سلطان نزاربايف سياسة موازنة العلاقات مع هذه القوى المتنافسة على ثروات بلاده وموقعها الجيوسياسي، وعزّز، في الوقت نفسه، علاقات بلاده مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ ورحّب بالتعاون الاقتصادي مع الصين، من أجل التخلص من النفوذ الروسي. كان قد سجن كازاخستانيين دعوا إلى الوحدة مع روسيا؛ ردّت الأخيرة بالمطالبة بإجراء استفتاء حول الاستقلال للروس فيها، في محاولة لتذكير القيادة الكازاخستانية بأنّ لروسيا نفوذاً داخل هذه الأقلية، وهو، السعي للتخلص من النفوذ الروسي، ما سار عليه خلفه الرئيس الحالي قاسم جومارت توكاييف، ما زاد في حدّة التنافس الذي أخذ أشكالاً وأبعاداً كثيرة في ضوء بدء معركة تشكيل بيئات خارجية من القوى العظمى، عبر إقامة تكتلات سياسية ممتدّة ومتماسكة لكسب حلفاء وصداقاتٍ لتوسيع النفوذ وتحقيق مكاسب جيوسياسية من جهة، ولتطويق الخصوم ومحاصرتهم من جهة ثانية.

وقد زاد التنافس على كازاخستان تعقيداً بتحول الصين إلى المنافس الرئيس للولايات المتحدة، ودخول تركيا لاعباً إضافياً عبر إقامة «مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية» والذي تأسس عام 2009، مع كلّ من أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، والمجر وتركمانستان بصفة مراقب، ودخول شركات تركية إلى السوق الكازاخستاني، وحصولها على مشاريع فاقت قيمتها 26 مليار دولار، وشكل دخولها ضربة للمصالح الروسية، إذ غدا التنافس على أرض كازاخستان رباعياً، وزاد حدّة وحرارة بنجاح الصين وروسيا في «تغيير توزيع القوة في العالم» وفق توجيه حول الأمن الوطني أصدره الرئيس الأميركي جو بايدن، فالتركيز الأميركي على الصين وإعطاء احتوائها أولوية عبر نشر موارد عسكرية ضخمة في المحيطين الهندي والهادي، وتشكيل تكتلات سياسية وأمنية والعمل على عرقلة مشروع الحزام والطريق منح روسيا مساحة للمناورة وفرصة لتحقيق بعض المكاسب والنفوذ بإطلاق حملة جيوستراتيجية طويلة الأمد لاستعادة مناطق نفوذها في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، احتلت كازاخستان مكانة بارزة فيها، ما شكّل إرباكاً جيوسياسياً للولايات المتحدة، بعدما كانت تتحاشى الدخول في أزمة طويلة مع روسيا تشغلها عن ملفها الأساسي: الصين. وترى في النفوذ الروسي في كازاخستان خصماً من النفوذين الصيني والتركي، بوضعها في مواجهة خصمين في آن واحد، وتخصيص موارد كبيرة لمواجهة الجهود الصينية والروسية الهادفة إلى إعادة بناء النظام الدولي على أسس بديلة بمعايير تتسق مع نظاميهما السلطويين. هذا بالإضافة إلى لجم الاندفاعة الجيوسياسية التركية في آسيا الوسطى التي تمدّدت في أكثر من منطقة، وحققت نجاحاتٍ تمنحها فرصة مواجهة ضغوطها الكبيرة لضبط سلوكيها، الداخلي والخارجي. ما اضطرّها لتليين موقفها من دخول القوات الروسية إلى كازاخستان، عله يصعّد التنافس الروسي الصيني على خلفية تعارض المصالح بين الطرفين، وتنافسهما على النفوذ في آسيا الوسطى، ويضعف التعاون والتنسيق بينهما، فدخول روسيا إلى كازاخستان سيمنحها فرصة لإضعاف النفوذ الصيني عبر إبعاد القيادات الكازاخية المؤيدة لبكين. وهذا سيساعدها (أميركا) في سعيها إلى إبعاد روسيا عن الصين، كما سيضعف النفوذ التركي، خصوصاً أنّ روسيا قد استاءت من تفعيل تركيا «مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية» تجارياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، ومن حديث الملحق العسكري التركي في كازاخستان، العقيد إحسان صفا، عن ضرورة تشكيل قوات مسلحة جماعية لدول «المجلس». وقد انعكس هذا الاستياء باتهام وسائل إعلام روسية تركيا بالوقوف وراء التظاهرات في كازاخستان، في حين قال معلقون أتراك إنّ روسيا دبّرت الانقلاب بالتفاهم مع الولايات المتحدة لضرب النفوذين الصيني والتركي، لتصبح كازاخستان منطقة نفوذ روسية.

> عبّرت تركيا عن قلقها ومخاوفها من نجاح روسيا في استمالة كازاخستان، خصوصاً بعد تأييد الصين التدخل الروسي
>
> دخول روسيا إلى كازاخستان يمنح الولايات المتحدة فرصة لإضعاف النفوذ الصيني عبر إبعاد القيادات الكازاخية المؤيدة لبكين

وقد نقل، المحلل السياسي التركي سمير صالحة عن الإعلامية الروسية مرغريت سيمونيان قولها إنّ «موسكو قدّمت لائحة شروط ومطالب لنور سلطان مقابل دعمها العسكري، بينها اعتراف كازاخستان بإلحاق روسيا للقرم وإنشاء قواعد عسكرية روسية في كازاخستان وحكم ذاتي للأقلية الروسية هناك». وهذا إن تمّ، تكون روسيا قد حصلت على موقع مهم استراتيجياً يفصل بينها وبين الصين وأفغانستان كمصدر للتهديدات الإقليمية.

وقد نجحت روسيا، بتدخلها العسكري في كازاخستان، العضو في «مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية»، في توجيه رسالة إلى دول «المجلس» مفادها أنها الأقدر، وأنّ تحالفها القديم، منظمة معاهدة الأمن الجماعي، هو الأقوى، وهي سيدة المنطقة، وستفعل ما يلزم لإفشال أيّ تحالف يضعف سيطرتها، في إشارة واضحة إلى التنافس التركي - الروسي الذي تعاظم أخيراً في آسيا الوسطى، حيث تسعى تركيا إلى اقتناص أي فرصة من أجل تعزيز حضورها في تلك المنطقة التي تحظى فيها روسيا بنفوذ قوي. وقد عبرت تركيا عن قلقها ومخاوفها من نجاح روسيا في استمالة كازاخستان، خصوصاً بعد تأييد الصين التدخل الروسي، ودعت إلى عقد اجتماع افتراضي لدول «المجلس». وأمام عجزها عن التحرّك في مواجهة روسيا، بسبب قرب روسيا من كازاخستان وبعدها هي عنها بآلاف الكيلومترات، تبنّت خط الدعوة إلى التهدئة وحلّ الخلافات الداخلية بالحوار.

ستبقى كازاخستان ساحة للتنافس المتصاعد بين القوى العظمى، الروسي - الصيني بشكل خاص؛ امتداداً لصراعهما على النفوذ في آسيا الوسطى، وستبقى ساحة للاستقطاب الحادّ من أجل تكريس النفوذ وتعزيزه في منطقة أوراسيا التي باتت قلقة استراتيجياً بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، وما تركه من فراغ يبحث عمّن يملأه.

(كاتب سوري)

كيف تقود أكبر منظمة إسلامية الإصلاح الديني في إندونيسيا؟

أحمد كورو

عمدت حركة طالبان بعد عودتها إلى السلطة في أفغانستان الصيف الماضي إلى فرض أيديولوجيتها الدينية، المتمثلة في فرض قيودٍ على حقوق المرأة، وكذا تطبيق إجراءات قمعية أخرى. والحركة تقدّم للعالم صورة غير متسامحة، وغير مؤمنة بالتغيرات الاجتماعية التي يشهدها العالم. فيما يركز الإسلام، في تأكيد على التفسير الإنساني له، على مفهوم «الرحمة»، والذي تهتدي به منظمة نهضة العلماء الإندونيسية، وكما يبيّنُ اسمها، تسعى إلى استنهاض همم علماء الأمة الإسلامية وإيقاظ أفئدتهم من أجل انخراطهم الواعي مع تحدّيات المجتمع. وقد تأسّست في عام 1926، ردة فعل جرّاء انتشار المد الوهابي في الحجاز، بما يحملهُ من نظرة صارمة إلى الفقه والعقيدة الإسلامية، وهي تندرجُ ضمنَ الإسلام السني الذي يشكّلُ السواد الأعظم من المسلمين، وتتبنّى الصوفية، وتنفتحُ على التراث الثقافي الإندونيسي.

إندونيسيا أكبر دولة مسلمة من حيث تعداد السكان، و«نهضة العلماء» تعدّ أكبر منظمة إسلامية في العالم؛ حيثُ تضم حوالي 90 مليون عضو ومتعاطف. وهي تتفوق، من حيث العضوية، بشكل كبير، على حركة طالبان. وعلى الرغم من هذا، فإن التوجه الإسلامي الذي تجسّدهُ هذه المنظمة، والمتمثل في التسامح والرحمة، لم يلق الاعتراف الكافي على المسرح الدولي. وقد كانت ردة فعلها، في عام 2014، على صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأيديولوجيته المتطرّفة الشروع في إصلاح إسلامي، وتوسع إلى أن باتت المنظمة تطلقُ عليهِ «الإسلام الإنساني».

نظم الأمين العام لنهضة العلماء يحيى خليل ستاقف، خلال السنوات السبع الماضية عدة اجتماعات لعلماء المنظمة بأجندة إصلاحية. أصدروا بيانات عامة لإصلاح الفكر الإسلامي في القضايا المثيرة للجدل، بما في ذلك ما كان مرتبطاً بالشأن السياسي، وتدعيم ركائز المواطنة والعلاقات مع غير المسلمين. وتتضمن بيانات «نهضة العلماء» قرارات حاسمة، تُميز عبرها «الإسلام الإنساني» عن بقية التفسيرات الأخرى. وهنا تجدرُ الإشارة إلى أنهم يرفضون فكرة الخلافة العالمية، المتمثلة بوجودِ قيادة سياسية واحدة توحدُ جميع المسلمين. وقد قبل مفهومَ الخلافة تيار كبير من علماء إسلام السنة والجماعة، مثل الأزهر التي تعدُ مؤسسة إسلامية مصرية مهمة في العالم الإسلامي، ومعروفة باعتدالها، وكذلك قبلت مفهوم الخلافة والبناء عليه الجماعات المتطرّفة، مثل «داعش» و«القاعدة». علاوة على ذلك، تؤكّد بيانات «نهضة العلماء» على شرعية الأنظمة الدستورية والقانونية للدول الحديثة؛ ومنهُ أنها ترفض فكرة وجود شرعية دينية لأجل إنشاء دولة وفق «الشريعة الإسلامية». كما تؤكد أدبياتهم على أهمية المواطنة المتساوية من خلال رفض التمييز بين المسلمين وغير المسلمين، وتؤكّدُ على ضرورة توحيد الإطار القانوني المعبرِ عن مواطنتهم. كما يدعون إلى تعاونٍ عميقٍ بين المسلمين والمسيحيين وأتباع الديانات الأخرى لتعزيز السلام العالمي.

وفي هذا الصدد، اتخذت «نهضة العلماء» خطوات عملية لتحقيق هذه الأهداف. على سبيل المثال، أقامت علاقة عمل مع التحالف الإنجيلي العالمي، الذي يدّعي أنه يمثل ستمائة مليون بروتستانتي، بُغية تعزيز التضامن والاحترام بين الثقافات. .. وقد تبدو بيانات المنظمة غير كافية من وجهة نظر الليبرالية الغربية، بحكم أنها لا تمسّ بعض القضايا، مثل حقوق الأقليات الجنسية، ومردُ ذلك خصوصية السياق الإندونيسي الذي يحتاج دراسة أعمق من أجل فهم أهمية منظور «نهضة العلماء».

اشتغلت، في كتابي «الإسلام والسلطوية والتأخر؛ مقارنة عالمية وتاريخية» (ترجمة حبيبة حسن، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2021)، الصادر عن مطبعة جامعة كامبردج، على 50 دولة ذات أغلبية مسلمة، وتبين لي أن إندونيسيا جديرة بالاهتمام، بحكم أنها أحد الأنظمة الديمقراطية القليلة في العالم الاسلامي. تعدّ «بانكاسيلا» عقيدة للدولة الناشئة لتجمع الإندونيسيين على مختلف مشاربهم، وهي مبادئ خمسة صاغها سوكارنو في 1945، تتمحورُ أساسًا حول الإيمان بالله، والنزعة الإنسانية، والوحدة الوطنية لإندونيسيا، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية. ويشكل المسلمون حوالي 88% من النسيج المجتمعي في إندونيسيا (270 مليون نسمة). وتحترم كل من «نهضة العلماء» والمنظمة المحمدية (ثاني أكبر منظمة إسلامية في البلاد، وتضم عشرات الملايين من الأنصار) هذه المبادئ الخمسة. وغالبًا ما تتعاون المنظمتان لكبح جماح الجماعات الإسلامية المتطرّفة. ويوثق الخبير المتخصص في الشأن الإندونيسي، روبرت هيفنر، في كتابه الصادر عام 2000 «الإسلام المدني»، كيف قدّمت «نهضة العلماء» والمنظمة المحمدية مساهمات مهمة لإرساء الديمقراطية في البلاد في أواخر التسعينيات. خلال هذه العملية، بات زعيم منظمة العلماء، عبد الرحمن وحيد، أول رئيس منتخب في إندونيسيا في عام 1999 بشكل ديمقراطي. وقد ترك (توفي عام 2009) إرثًا دينيًا كبيراً. وفي محادثاتي مع أعضاء مهمين من منظمة نهضة العلماء، كانوا يشيرون مرارًا إلى أفكاره الإصلاحية، باعتبارها المصدر الرئيسي المُلهِمِ وراء أطروحة «الإسلام الإنساني».

ليست كل الاجتهادات الإسلامية النظرية والعملية في إندونيسيا متسامحة تجاه التنوع؛ فمثلاً فرضت مقاطعة آتشيه الإندونيسية تطبيق بعض الحدود، بما في ذلك عقوبة الجلد لمن يبيعون الخمور أو يشربونها. ونجدُ قانون التجديف في إندونيسيا، والذي أدّى إلى سجن المحافظ الصيني المسيحي في العاصمة جاكرتا، باسوكي بورناما، 20 شهرًا في سنة 2017، بسبب بيان خَطَهُ عن آية من القرآن الكريم. وانتشرت في «فيسبوك» في يناير/ كانون الثاني 2021، قصة طالبة مسيحية تعرّضت للضغط من مدير المدرسة لدفعها إلى ارتداء الحجاب، غير أن الحكومة الإندونيسية ردّت، في غضون أسبوعين، بمرسوم يمنع المدارس العامة من إلزام أي لباس ديني.

> إندونيسيا أكبر دولة مسلمة من حيث تعداد السكان، و«نهضة العلماء» تعدّ أكبر منظمة إسلامية؛ حيثُ تضم حوالي 90 مليون عضو ومتعاطف
>
> هناك تنافسٌ بين من يقدّمُ تفسيرات متسامحة للإسلام ومن يقدمُ تفسيرات غير متسامحة داخل إندونيسيا، وهذا موجودٌ حتى داخل منظمة نهضة العلماء

باختصار، هناك تنافسٌ بين من يقدّمُ تفسيرات متسامحة للإسلام ومن يقدمُ تفسيرات غير متسامحة داخل إندونيسيا، وهذا موجودٌ حتى داخل منظمة نهضة العلماء التي تعرف وجود خلافاتٍ بين المحافظين والإصلاحيين. ومع ذلك، أصبح الإصلاحيون في المنظمة نافذين. أمثلة على ذلك الوزير الحالي للشؤون الدينية، ياقوت شليل قماس، وهو أحد أبرز أعضاء المنظمة والشقيق الأصغر لأمينها العام الإصلاحي؛ فقد كان أحد ثلاثة وزراء وقعوا، في فبراير/ شباط 2021، على المرسوم المشترك الذي يمنعُ فرض الحجاب على الطالبات.

قد تكون حركة الإسلام الإنساني التابعة لمنظمة نهضة العلماء مهمة في تعزيز التسامح في صفوف الأغلبية المسلمة في إندونيسيا، ولكن هل يمكن أن تلعب دورًا مهمًا خارج إندونيسيا؟ استقبال هذه الحركة الإصلاحية في الشرق الأوسط باعتباره الحاضن التاريخي للإسلام مهم، إذا كانت ستلعبُ دورًا عالميًا يمتدُ خارج رقعة إندونيسيا، إلا أن هناك تجاهلا كبيرا للإسلام الإنساني من علماء دول الشرق الأوسط وحكوماتها، والذين يعدون مثل هذه المشاريع تنافسُ سعيهم الخاص إلى التأثير على العالم الإسلامي، يختلف الإسلام الإنساني كونهُ مبادرة غير حكومية عن الجهود المبثوثة في الشرق الأوسط لتشكيل العالم الإسلامي، والتي يكونُ محرّكها في الغالب الحكومات.

بسبب الطابع الإصلاحي الذي يسود الإسلام الإنساني، انفتح بعض الشباب المسلمين في الشرق الأوسط عليه، بحكم أنهم غير راضين عن التفسيرات السياسية والمحافظة للإسلام المقدّمة في بلدانهم. ومن أجل بلوغ هذا المشروع لمسلمي الشرق الأوسط، أطلقت حركة الإسلام الإنساني نسخة عربية منه عبر موقعها الإلكتروني. وهو ما يمكن أن يعطي لهذه المبادرة الإندونيسية تأثيراً في الشرق الأوسط، ومن ثم تصبح حركة عالمية حقيقية للإصلاح الإسلامي، ووحدَه الزمن كفيل بأن يجعلنا نتحقق من ذلك.

(أستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا ـ سان ديغو)
ترجمة عثمان أمكور

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads